

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

إتلاف أوراق مودعة لدى إدارة عمومية بتعليمات عاملية في إقليم جرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن النائب البرلماني بإمكانه أن يساهم في تتبع العديد من الملفات ذات الأبعاد التنموية على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية التي يمثلها، أو على مستوى دوائر انتخابية أخرى اعتبارا لمهامه التي تكتسي طابعا وطنيا.

وحيث أنه في هذا السياق، سبق لي أن تقدمت بعدة طلبات إلى السيد الوالي المدير العام للمديرية العامة للجماعات المحلية بوزارتكم بصفتي نائبا برلمانيا عن إقليم جرسيف، منها ثلاث طلبات دفعة واحدة ترمي إلى تمويل مجموعة من المشاريع بإقليم جرسيف برمته، من بينها تمويل مشروع الشطر الثالث المتعلق بتزويد ساكنة بعض دواوير جماعة تادرت التابعة لإقليم جرسيف بالإيصالات الفردية للماء الصالح للشرب، بتاريخ 27 يوليوز 2018، كما عقدت معه لقاء بعد ذلك مشكورا عليه، وأوضح لي أن يتعين علي التوجه إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار التوجه الجديد المعتمد من طرف الوزارة الرامي إلى عقد اتفاقية شراكة بين المكتب والجماعة الترابية المعنية والساكنة المستهدفة، على أن تتكلف المديرية العامة للجماعات المحلية بأداء الحصة التي سيعهد بها إلى الجماعة، وبعد التواصل مع المكتب الوطني السالف الذكر أكدوا على ضرورة إعداد قوائم أولية من طرف الجمعيات المعنية لدراسة إمكانية عقد اتفاقية شراكة من عدمها، على أن تكون هذه القوائم موقعة من طرف ممثلي الجمعيات، وتعرض على الجماعة والسلطة المحلية للتأشير عليه. وفي نفس اللقاء مع السيد الوالي المدير العام، تم التطرق لتمويل مشروع بناء طريق قروية، حيث مباشرة بعد اللقاء المذكور اتصل بي السيد عامل إقليم جرسيف يخبرني أنه تمت الموافقة على إضافة مشروع بناء الطريق المسماة (الخط "الررفافة". ملقى الويدان) بجماعة صاكة إلى برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالوسط القروي (2017 – 2023).

وحيث أنه، وفي هذا السياق بتاريخ يوم الجمعة 22 مارس 2019 تم إعداد قوائم أولية من طرف الجمعيات تحمل أسماء الأسر المستهدفة في مشروع الربط الفردي، تتعلق بسبع جمعيات مهتمة بالماء الصالح للشرب، وبعد توقعها من طرف ممثلها، أحضرتها إلى مكتب السيد قائد رئيس قيادة

تادرت قصد دراسة إمكانية التأشير عليها من طرف الجماعة والسلطة، وطلب مني تركها لديهم

للاستشارة في الأمر، وفي كل مرة يتم إخباري بعدم التأشير عليها إلى حين.

وحيث أنه في سياق تصرفات السيد عامل إقليم جرسيف الغير مطابقة للقانون، وجه لي طلبا للإدلاء بإيضاحات كتابية بصفتي عضوا للمجلس الجماعي بتادرت، ظنا منه أن الأمر يتعلق بي كعضو للمجلس، والحال أن اللقاء مع كل الأطراف بما في ذلك الجمعيات المعنية كنائب برلماني بالإقليم، وهو بنفسه يقر في ذات الطلب باللجوء إلى نائب لرئيس الجماعة قصد التأشير على القوائم.

وحيث أن هذه الوثائق تضم قوائم أولية للمعنيين بالاستفادة من الربط الفردي بالماء الصالح للشرب في إطار مشروع تزويد دواوير جماعة تادرت. الشطر الثالث، ومكتوب في رأسها إسم الجمعية وعنوانها ورقم هاتف المسؤول فيها، وفي أسفلها تحمل توقيع ممثل الجمعية وطابعها، أي أعدت من طرف الجمعيات وليس الجماعة.

وحيث أن السيد عامل الإقليم أخبرني من خلال نفس الطلب، أن القوائم الذي أودعتها لدى السلطة المحلية بقيادة تادرت قد تم تمزيقها، والحال أنه كان يتعين عليه إرجاعها لي أو للجمعيات المعنية ولو دون تأشير، وهو ما يعتبر مخالفة قانونية يعاقب عليها القانون الجنائي المغربي.

وحيث أن طلب السيد عامل إقليم جرسيف المشار إليه يتضمن اعترافا رسميا بكون الوثائق التي أودعتها لدى السلطة المحلية تم تمزيقها.

وحيث أن هذا الفعل يعتبر جريمة معاقب عليها في القانون الجنائي المغربي ويتعلق الأمر بإتلاف أوراق مودعة لدى إدارة عمومية.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك لتطبيق القانون بشأن هذه النازلة؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل تصحيح الوضع؟ وما هي الآجال الزمنية للقيام بذلك؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد